

## قراءة منظومية للعنف في مجتمعنا

مروان دويري\*

تقع يومياً أحداث عنف في قرانا ومدننا العربية تثير قلق الحريصين على مستقبل هذا المجتمع. نسمع عن إطلاق نار، وعن إلقاء قنبلة يدوية، وعن طعن، وعن حرق مؤسسات أو بيوت أو سيارات. ونسمع عن عنف الطلاب في المدارس ضدّ المعلمين وضدّ الطلاب، وغير ذلك. وكثيراً ما يتخذ العنف طابعاً حمائلياً و/أو طائفيّاً و/أو سياسياً يتحوّل أحياناً إلى صولات وجولات دموية.

معظم نظريات العنف تتميز بأنها أحادية العامل (Barak, 2003; Dekeseredy, & Perry, 2006; Gottfredson & Hirschi, 1990; Oliver, 1994) تشبه -إلى مدى بعيد- بعض التحليلات التي نسمعها في مجتمعنا والتي تعزو العنف إلى هذا العامل أو ذلك: تراجع سلطة الأهل والمعلمين؛ ثقافة العنف الواردة في أفلام العنف؛ الفقر والبطالة وتردي الأوضاع الاجتماعية؛ تقاعس الشرطة؛ وغيرها من العوامل. أعتقد أنه لا يمكن فهم ظاهرة العنف على نحو اختزالي (Reductionist) وأن تُعزى إلى عامل أو عوامل دون إدراك التفاعل القائم بين جميع هذه العوامل ضمن حراك منظومي (Systemic Dynamic) متواصل يشمل المناخ السياسي والاجتماعي والثقافي والنفسي السائد في مجتمعنا وفي الدولة وفي العالم بعامّة، ويشمل حالة التمييز والاضطهاد القومي الممارس تجاه المواطنين العرب في إسرائيل من جهة (حيدر، 2009)، والميراث الثقافي والقيمي الذي ساد (ولا يزال) في مجتمعنا العربي من جهة أخرى، ويشمل أنماط التنشئة في الأسرة والمدرسة ودور القيادات السياسية والاجتماعية ووسائل الإعلام، ويشمل الصراعات القائمة بين الفئات المختلفة، وأنماط التفكير وأنماط المواجهة السلوكية والاجتماعية لحالات الإحباط التي يمرّ فيها الفرد أو الفئات المختلفة في مجتمعنا (دويري، 1997; Dwairy, 1998). ضمن هذا المنظار المنظومي، ينبغي أن نسأل: ما هو الجديد بصدد العنف؟

مشهد جديد للعنف: تراجع السلطة التقليدية وحالة الانفلات:

صحيح أنّ هنالك أنواع عنف جديدة تُحدث بوتيرة عالية ويُسّر لا مبرر له، إلا أنني لا أعتقد أنّ "ازدياد العنف" هو التوصيف الدقيق لما يحدث، وذلك أننا -في المقابل- نستطيع أن نلاحظ انخفاضاً في كثير من أنواع العنف التي كانت منتشرة ومشرّعة في الماضي قبل قيام الدولة وبعدها، مثل: العنف الجسديّ ضدّ المرأة واستعمال

الضرب كوسيلة "تأديبية" من قبل الوالدين والمعلمين (دويري، 1997). صحيح أن هذه الأنواع من العنف ما زالت تُحدث حتى اليوم، إلا أن حدوثها في الماضي كان على نحو يوميّ اعتياديّ لا يتصدى له أحد أو يعارضه. كذلك شأن القتل على خلفيّة ما يسمّى بشرف العائلة، إذ انخفض ويلقى اليوم استنكاراً واسعاً قياساً إلى ما كان عليه الأمر من قبل. كذلك الأمر في الاشتباكات الحمانليّة ودوائر الثأر الدميّة، فرغم أنها ما زالت تحدث اليوم، أعتقد أنّ هذا النوع من الاشتباكات أيضاً كان أكثر انتشاراً في الماضي وربّما كان أكثر دميّة. الاعتداءات الجنسيّة على الأطفال وسفاح القربى ليس بجديد على مجتمعنا، بل إنّ الجديد هو في سقوط التكمّ والإنكار (الذين كانا سائدين في العقود الأخيرة)، وفي ارتفاع منسوب الوعي (وبالتالي الردع) لهذه الاعتداءات.

لقد حصل هذا الانخفاض في أشكال العنف المذكورة بفضل عدّة عوامل، منها حملات التوعية والنضال التي قامت وتقوم بها قوى اجتماعيّة وسياسيّة مناهضة للعنف مستعينة بتشريعات مدنيّة تحمي حقوق الفرد والمواطن وبمراجعات ليبراليّة دخلت حيّز الحوار في مجتمعنا. إذاً، ما هو الجديد؟

جميع أشكال العنف التي أشرتُ إلى انخفاضها هي عنف السلطة الاجتماعيّة أو التربويّة (سلطة الأهل أو المعلمين أو الحَمولة) ضدّ فئات ضعيفة، ولا سيّما الأطفال والنساء، أو ضدّ سلطة أخرى (حَمولة أخرى)، وجميعها لم تشكل تهديداً للسلطة التقليديّة، بل كانت تستمدّ شرعيّتها من المرجعيّة التقليديّة ذات الطابع القبليّ من جهة، والبطبريكيّ الذكوريّ من جهة أخرى. فهذه الظواهر ما كانت تُستفزّ إلا بعض الفئات المنتوّرة، ما دامت كانت تقع ضمن هذه المرجعيّة (التقليديّة)، وما دامت ضحيّتها هي الفئات الضعيفة. أمّا سائر مؤسسات المجتمع وقياداته، فاستطاعت أن "تعيش بسلام" مع هذه الظواهر، بل إنّها تعتبرها تقاليد مشروعة.

المرجعيّة التقليديّة في انحسار اليوم، لكنّها لم تتلاش تماماً، بل ما زالت فاعلة. لذا، نلاحظ أنّ خبر اعتداء مجموعة طلاب على مكتب مدير مدرسة -على سبيل المثال- يحظى بعنوان بارز في صحفنا، ويستفزّ مجتمعنا أكثر ممّا كان يثيره في الماضي (أو يثيره اليوم) تعنيفُ معلم لطلابه تعنيفاً يوميّاً بحجّة تقصيرهم في أداء مهمّة دراسيّة ما. ونلاحظ أنّ خبر اعتداء على رئيس مجلس محليّ اليوم يستفزّ مجتمعنا أكثر من خبر قتل نساء على خلفيّة ما أسماه صديق لي "قرف العائلة". كذلك نلاحظ أنّ خبر إطلاق نار بين فئات جانحة يُعتبر شاداً على مجتمعنا ويستفزّ مؤسساتنا الاجتماعيّة وقياداتنا السياسيّة ويدعوها إلى تقييم حال مجتمعنا من جديد لمنع تكرار مثل هذا العنف، بينما تكفي هذه القيادات بعقد "صلحة" عند وقوع اشتباكات حمانليّة دميّة دون العمل على إحداث تغيير اجتماعيّ جذريّ. يبدو أنّ استنفار مجتمعنا ضدّ العنف يتعلّق -في أساس ما يتعلّق- بمدى التهديد الذي يشكّله العنف على النظام القبليّ-البطبريكيّ، ومدى الانفلات الحاصل، ولا يتعلّق بعدد الضحايا ما دام الضحايا هم من الفئات المستضعفة.

الجديد في ساحة العنف ليس كمياً فحسب، بل هو -في أساسه- نوعيّ. يمكن القول -بشيء من التعميم- إنّ الحالة اليوم هي حالة انفلات: انخفض فيها عنف السلطة الاجتماعيّة والتربويّة، وارتفع فيها عنف الفئات المحبّطة

والضائعة، ولا سيّما عنف الشباب. الشباب اليوم يرفض ويتصدّى بشكل ما لتعنيف الوالدين والمعلمين، كذلك المرأة اليوم على استعداد أكثر لحماية نفسها مستعينة بالقانون وبمؤسسات دعم المرأة. الأمر الثاني الذي يميّز العنف اليوم هو أنه عنفٌ مُنزاحٌ (Displaced) أو "طائش" يخطئ الهدفَ ويكون نوعاً من "التفشيح" (التفيس) ضدّ "كبش فداء" ليس له حتماً علاقة بمصدر الإحباط الحقيقيّ. في بحث أجريته وزملاء لي قبل عدّة سنوات، تبيّن أنّ بعضاً من عنف المعلمين ضدّ طلابهم ليس له مبررٌ في سلوك الطلاب، بل يتعلّق بإحباط المعلمين في حياتهم المهنيّة أو الشخصيّة (دويري، 1997). وفي إطار العائلة، يمكن أن نلاحظ أنّ الأب المحبّط اقتصادياً واجتماعياً "يتفشّش" في زوجته وأولاده، وأنّ المرأة المحبّطة من زوجها "تتفشّش" في أولادها وبناتها، وأنّ الشبان المحبّطين من والديهم أو معلمهم "يتفشّشون" في شبّان أضعف منهم، وهكذا... الجديد، إذاً، هو تآكل السلطة التقليديّة وظهور حالة الانفلات من جهة، وانتشار العنف "المنزاح" من جهة أخرى.

### تخبّط بين عدّة مرجعيّات:

لقد مرّ مجتمعنا بتغيّرات منظوميّة: اجتماعيّة وثقافيّة وسياسيّة واقتصاديّة اتخذ العنف فيها شكلاً وطابعاً جديدين. مجتمعنا اليوم يتخبّط بين مرجعيّات مختلفة تكون متضاربة أحياناً. هناك المرجعيّة التقليديّة التي سار عليها أبناء شعبنا في العقود الماضية والتي حصل فيها -كما أسلفنا- تصدّع كبير. وهناك المرجعيّة الدينيّة (لا سيّما الإسلاميّة التي انتشرت مع انتشار الإسلام السياسي)، وهناك المرجعيّة الإسرائيليّة التي (بحكم كوننا مواطنين في إسرائيل) تتأثر بمناخها الثقافيّ والقيميّ، وهناك المرجعيّة الفردانيّة الليبراليّة الآتية من الغرب من خلال وسائل الإعلام والاتصال المختلفة. كلّ مرجعيّة من هذه تفرض قيماً ومحرّمات تمنع فيها بعض أنواع العنف، وتشرّع أنواعاً أخرى. فالمرجعيّة التقليديّة فرضت احترام الصغار للكبار، وفي نفس الوقت شرّعت عنف الكبار ضدّ الصغار وعنّف الرجل ضدّ المرأة. المرجعيّة الدينيّة تدعو إلى احترام الكبار والصغار للدين ورموزه، وتدعو تارة إلى التسامح، وتارة أخرى تدعو وتشجّع -على نحو مباشر أو غير مباشر- على التعصّب وممارسة العنف ضدّ الفئات الدينيّة الأخرى. المرجعيّات الإسرائيليّة والليبراليّة تشجّب العنف ضدّ الأطفال وضدّ المرأة، لكنّها في الوقت نفسه تروّج لمنطق القوّة، وتمارس الغطرسة وانتهاك حقوق الشعب الفلسطينيّ وشعوب أخرى. نحن نعيش حالة إحباط اجتماعيّ وسياسيّ، ونتخبّط بين مرجعيّات متضاربة ينتقي كلّ طرف منا ما يناسبه من كلّ مرجعيّة في ظرف ما، ويتراجع عمّا انتقاه ويتبنّى مرجعيّات أخرى في ظرف آخر، كلّ وفق المصلحة دون التزام أخلاقيّ بمبدأ أو بمرجعيّة.

حالة العنف ليست في معزل عن الحالة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة أيضاً. استمرار التمييز القوميّ والفقر (حيدر، 2009) يجعل حياة العربيّ في هذه الدولة مشحونة بالإحباط والغضب، ممّا يشكل أرضاً خصبة للعنف والانحراف. ومن جهة أخرى، نحن نتأثر بقيم القوّة والغطرسة وانتهاك حقوق الغير السائدة في إسرائيل، وبالتالي تنتشر هذه القيم في مواجهتنا مع المجتمع الإسرائيليّ وكذلك في مجتمعنا. جهود الدولة وميزانياتها موجّهة لاستمرار الاحتلال والاستيطان على حساب الرفاه الاجتماعيّ. الشرطة تتقاعس في مكافحة العنف والمخدرات،

وثمة فئات مستفيدة من حالة الانفلات (كتجار المخدرات والعصابات المنظمة) تحقق أرباحاً من خلال "البلطجية" وجباية رسوم "الخواة".

## من يقف حقاً ضدّ العنف؟

جميع فئات شعبنا وقياداته تدّعي أنها تناهض العنف، وأنها مستعدة للمشاركة في مسيرات ومؤتمرات ضدّ العنف؛ ورغم هذا فالعنف مستمرّ. إذًا، هنالك من ينافق، أو إنّ كلّ طرف يعارض عنفاً معيناً ويؤيدّ عنفاً آخر. هنالك من يستنكر عنف الشباب، لكنه يشرّع عنف السلطة التقليديّة، وهنالك من يستنكر كلّ أنواع العنف ويدعو إلى تبني آليات ليبرالية حوارية معتمدة على قيم حقوق الإنسان. الفرز بين فئات شعبنا يظهر إزاء عنف محدّد: الحركات النسائيّة -على سبيل المثال- تعارض العنف ضدّ المرأة وضدّ الأطفال معارضة صادقة، لكن هل تُعارض القيادات السياسيّة (من سياسيين ورؤساء مجالس)، والقيادات التربويّة من مديرين ومعلمين، هل تعارض فعلاً هذا النوع من العنف؟ جميع القيادات السياسيّة تعارض عنف الشرطة ضدّ المواطنين العرب؛ لكن هل هي ملتزمة بتحاشي العنف في معارك الانتخابات المحليّة؟ كذلك مديرو المدارس والمعلمون والأهالي ينددون ببعض أنواع العنف ويشرّعون أنواعاً أخرى.

من المهمّ أن نلاحظ أنّ أصحاب المرجعيّة البطريكيّة والقبليّة يعزّون انتشار العنف بين الطلاب والشبان إلى تراجع السلطة البطريكيّة ودخول القيم الليبرالية إلى مجتمعنا، وبالتالي ينصحون الأهل والمعلمين إلى معاودة استخدام "العصا" لضبط عنف الشباب. بطبيعة الحال، ينسى أصحاب هذا الطرح أنّ هذا التراجع في السلطة البطريكيّة لم يحصل طوعاً، وليس "كغلبة" يمكن تصليحها، وإنما نتيجة التغيّرات الاجتماعيّة والسياسيّة الحتميّة التي حصلت لدى معظم شعوب العالم، والتي نقلت السلطة من المباني الاجتماعيّة القبليّة والبطريكيّة إلى "دولة المواطنين" ومؤسساتها، ومن ثمّ أصبحت الدولة وسلطة القانون فوق سلطة الحمولة أو القبيلة. في هذا المضمار، مشكلتنا الأساسيّة، نحن المواطنين العرب في إسرائيل<sup>1</sup>، هي أنّه حصل لدينا تراجع في السلطة التقليديّة، لكننا لم نجد البديل بعد: بديل "دولة المواطنين" ومؤسساتها التي تهتمّ فعلاً بقضايا المواطنين الاجتماعيّة، فوقعنا في حالة الانفلات وغياب المرجعيّة. في هذا الحال، لا يمكن إرجاع عجلة التاريخ إلى الوراء وإعادة السلطة التقليديّة، بل ينبغي العمل من أجل إحقاق حقوق المواطنة الكاملة للمواطنين العرب، ليشعروا - كأقليّة قوميّة في هذه البلاد- أنّ الدولة هي دولة جميع المواطنين، وتُخصّص ميزانيّاتها ومؤسساتها للقضايا الاجتماعيّة والثقافية لا للاحتلال والاستيطان.

<sup>1</sup> ليست كلّ دولة غربيّة هي "دولة مواطنيها" وتُعنى بالشؤون الاجتماعيّة والثقافية لمواطنيها، بل إنّ معظم هذه الدول هي دول رأسماليّة تستغلّ مواطنيها، لذا يتفاقم فيها الإحباط والاضطهاد والفقر وينتشر فيها العنف كذلك.

## "دولة رفاه لجميع مواطنيها" وحوار وتعددية

لا ملائكة على الأرض، بل ثمة بشر ومجتمعات تخوض صراعات اجتماعية وسياسية ودينية متعدّدة يرافقها عنف لم يتوقف في أيّ حقبة تاريخية مرّ بها الإنسان، ومع هذا لا بدّ من التمييز بين ثلاثة أشكال من العنف:

- (1) عنف القويّ من أجل استغلال الضعيف.
- (2) عنف الفئات المظلومة التي تعمل من أجل حقوقها وحرّيتها، أي ما يسمّى، أحيانا اليوم، جوراً "إرهاباً".
- (3) عنف طائش يخطئ الهدف أو عنف "مُزّاح" عن مصدر الإحباط أو الظلم الحقيقيّ.

ما دامت هناك صراعات اجتماعية وسياسية، لا مفرّ من استمرار بعض أشكال العنف، لذلك لن يكون من المُجدي أن نتوقع تصفية جميع أشكال العنف، بل إنّ ما يمكن عمله هو تحويل طاقات الإحباط والغضب في مجتمعنا نحو مسارات بناءة ومُجدية.

كما أشرت سابقاً، إنّ تراجع السلطة التقليدية لا ينبغي له أن يوصلنا إلى حالة انفلات وضياع بين مرجعيّات مختلفة، بل ينبغي أن يأتي بسلطة جديدة ومرجعية جديدة. من هنا، لا بدّ أن تمرّ مكافحة العنف عبر نضال سياسيّ واجتماعيّ في سبيل بناء مجتمع عادل، وهو ما يتطلب تحشيد مجتمعنا -بشّى أطرافه الحزبية والطائفية والحمائليّة- ضدّ سياسة التمييز والاحتلال والاستيطان من جهة، ومن أجل مواطنة كاملة في دولة رفاه لجميع المواطنين دون تمييز، ممّا يلقي بمسؤوليّة كبيرة على قيادات مجتمعنا السياسيّة والاجتماعيّة.

في طريقنا نحو بناء مجتمع عادل، لا بدّ لنا -قيادةً وشعباً- أن نُعمّق قيم الحوار والتعددية التي يحترم فيها كلّ طرفٍ الطرف الآخر المختلف ويتيح لجميع الفئات أن تأخذ دورها في عملية البناء (Dwairy, 2004). مجتمعنا أحوج ما يكون إلى الحوار الجريء، دون تخوين أو تكفير أو مزایدات، لمناقشة جميع المرجعيّات التقليدية والدينيّة والليبراليّة الفاعلة في مجتمعنا، ابتغاءً صياغة مرجعية مقبولة ومناسبة لحالتنا ولمسيرتنا. من المهمّ أن ننتبه إلى أنّ قيم التعددية تختلف عن قيم الديمقراطية الليبرالية التي تعطي الفرد حريّة الاختيار، وتعطي الأغلبية سلطة الحسم. قيم التعددية قيمٌ تعايش لا حسم، وتعني احترام حقوق الآخر المختلف، واحترام المباني الاجتماعية التقليدية والدينيّة، واحترام حريّة الفرد. وهي قيمٌ تدفع نحو الحوار بغية التوصل إلى حلول متوازنة بين الأطراف -أفراداً أو مجموعات-. علينا أن نكون مثابرين في نهج الحوار والتعددية في مختلف الأصعدة: إذا طالبنا الدولة أن تنتهج الحوار معنا كأقلية قومية، فعلينا أن ننتهجها معها أيضاً، وأن ننتهجها في مدارسنا وفي علاقتنا بأبنائنا وبناتنا، وفي العلاقة بين الأحزاب والعلاقة بين الطوائف والعلاقة بين الحمائل. مشروع الرفاه الاجتماعيّ لجميع مواطني الدولة، ومشروع التعددية واحترام حقوق الغير، هما المشروعان الرئيسيان اللذان ينبغي أو يكونا على رأس أجندة القيادات السياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة والتربويّة في مجتمعنا العربيّ.

## دور القيادات السياسية والاجتماعية والدينية

لا ينحصر دور القيادات السياسية والاجتماعية والدينية في تحشيد الجماهير في المعركة العامة وتوجيه إحباط المواطنين نحو نضال يحدث تغييرا سياسيا واجتماعيا يحقق "دولة الرفاه لجميع المواطنين"، بل يقع على هذه القيادات دور تثقيفي أيضاً، وذلك بحكم كونها قدوة يتأثر المواطنون بسلوكها وبتصريحاتها. لا يكفي لهذه القيادات أن تشارك في مؤتمرات ومسيرات ضد العنف، بل عليها إعطاء النموذج الشخصي للتعلل والتسامح والحوار والتعددية واحترام الغير. أما أن تسمح هذه القيادات لنفسها أن تنتهج العداء والعنف ضد خصمها السياسي -ولا سيما في الانتخابات المحلية-، أو أن تشارك على نحو مباشر أو غير مباشر في الاشتباكات الحماة أو الطائفية، فهو بمثابة تشجيع للشباب لانتهاج مثل هذه الأساليب في ما بينها، وعندها لا يُجدي أيّ تصريح أو مؤتمر أو مظاهرة ينظمونها ضد العنف.

على القيادات السياسية ورؤساء المجالس المحلية وضع قضايا الرفاه والخدمات النفسية والتربوية ونوادي الشباب والرياضة والفنون على رأس سلم أولوياتهم في سبيل بناء الإنسان. على المجالس المحلية توجيه الاختصاصيين النفسيين والمستشارين والعاملين الاجتماعيين، لوضع خطط تدخل في المدارس ومع الأهل، بغية توجيههم في كيفية التعامل مع الطلاب وكيفية مواجهة مشاكلهم بطرق غير عنيفة، وبطرق تتيح لهم تطوراً نفسياً واجتماعياً سليماً.

## دور الأهل والمدرسة

لا ينبغي أن ننتظر تحقيق دولة الرفاه لجميع مواطنيها، بل هنالك الكثير مما يمكن عمله اليوم في البيت والمدرسة. ليس من الضروري ولا من الممكن العودة إلى أنماط التنشئة السلطوية والعنيفة كما كان الأمر في الماضي، وليس من الضروري أن يكون الانفلات هو البديل لسلطة الوالدين وسلطة المعلمين التقليديين، بل إن البديل هو انتهاج أساليب الحوار لتحديد قواعد التعامل الجديد لصياغة اتفاقات بين الوالدين والأبناء، وبين المعلمين والطلاب. ليس من المقبول من الوالدين أو المعلمين، ولا من اللائق بهم، أن ينتهجوا العنف والتحقير كأنماط تنشئة، وفي نفس الوقت أن يتوقعوا من أبنائهم أو طلابهم تحاشي مثل هذه الأنماط. عليهم أن يدركوا أنهم قدوة يُحتذى بها، ومن ثم هم يؤثرون من خلال سلوكهم أكثر مما يؤثرون من خلال مواظمتهم الكلامية. هناك اليوم العديد من الكتب التي تُوجه الأهل في كيفية التعامل مع مشاكل أولادهم؛ فهل يخصص الوالدون وقتاً لقراءة مثل هذه الكتب وتعلم طرق المواجهة الصحيحة لمشاكل الأبناء؟ المدارس العربية مدعوة لتطبيق برامج لتعليم الطلاب طرق فهم الذات والآخر، وطرق مواجهة الإحباطات وحل الصراعات بصورة غير عنيفة، ومدعوة للشروع في عملية صياغة دستور لها يحدد الحقوق والواجبات ويحدد طرق التعاطي مع كل مأزق أو صراع. صياغة الدستور ليست نصاً يكتبه مدير المدرسة أو لجنة معلمين، بل هي سيورة تربوية يشارك فيها الطلاب والمعلمون والأهل في حلقات نقاش ولجان فرعية واستفتاءات، على مدار سنة أو أكثر. حين وصول هذه السيورة إلى

دستور يتيح تقديم إجابات في القضايا التي يواجهها الطلاب والمعلمون، حينذاك يبدأ الطلاب والمعلمون بتوجيه إحباطاتهم إلى قنوات ديمقراطية حضارية بناءة، بدلاً من إطلاقها بطرق عنيفة وهدامة. هذه مهمة لا تحتمل التأجيل.

### الخلاصة:

يعيش المجتمع العربي في مرحلة جديدة انخفض فيها عنف السلطة الاجتماعية، وارتفع فيها العنف الطائش أو المنزّاح، ولا سيما لدى الشباب. ليس في الإمكان إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء، ولا يمكن القبول بحالة الانفلات السائدة. لا يمكن لمواجهة العنف إلا أن تكون من خلال معركة سياسية من أجل "دولة رفاة لجميع المواطنين" التي تُحوّل طاقات الإحباط نحو مسارات بناءة. ومن جهة أخرى، لا بدّ لمجتمعنا أن يتبنى قيم التعددية التي تحترم الآخر المختلف وأن ينتهج الحوار لمناقشة المرجعيات المختلفة التقليدية والدينية والليبرالية بلا تخوين وبلا تكفير. ثمة مسؤولية خاصة تقع على القيادات السياسية والاجتماعية، لا تقتصر على توجيه الإحباط نحو قنوات نضال بناءة، بل تتجاوز ذلك إلى إعطاء المثال والنموذج الشخصي في الحوار واحترام الغير وسعة الصدر. تحمّل الأهل والمعلمين للمسؤولية أمرٌ لا يحتمل التأجيل. عليهم تحمّل مسؤولية تعليم الأبناء والطلاب أنماط تفكير ومواجهة غير عنيفة لحالات الإحباط أو لحلّ الصراعات؛ وهذا أمر ممكن ويتطلب تجنّد مراكز الخدمات النفسية والمستشارين التربويين ومكاتب الرفاه من أجل مرافقة المدارس والأهل في هذه المهمة.

\* بروفيسور مروان دويري محاضر في كلية أورانيم الأكاديمية وكلية عمق يزرا عيل الأكاديمية

- Barak, Gregg. 2003. *Violence and Nonviolence: Pathways to Understanding*. Thousand Oaks, CA: Sage.
- Dekeseredy, W., S., & Perry, B. (Eds.)(2006). *Advancing critical criminology: Theory and application*, NY. Lexington Books.
- Dwairy, M. (1998). *Cross cultural counseling: The Arab Palestinian case*. New York: Haworth Press.
- Dwairy, M. (2004). Pluralism, nationalism and the constitution: Internal and external dimensions. *Adalah Newsletter*, volume 7.  
<http://www.adalah.org/newsletter/eng/nov04/ar3.pdf>
- Gottfredson, M., & Hirschi, T. (1990). *A general theory of crime*. Stanford, CA: Stanford University Press.
- Oliver, W. (1994). *The violence social world of Black men*. N.Y.: Lexington Books.

دويري، مروان (1998). الشخصية، الثقافة، والمجتمع العربيّ. القدس: النور.

حيدر، علي (تحرير) (آب 2009). مقياس المساواة بين المواطنين العرب واليهود. حيفا: سيكوي.